دعا إلى إلغاء الحظر الجزئي مؤكداً أنه «خيار فاشل» زادت خلاله أعداد الإصابات بـ «كورونا»

جوهر: «التربية» مطالبة برؤية واضحة تجاه سير الدراسة والاختبارات بجميع المراحل

■ الكثير من الآباء أرسلوا شكاوى حول نظام «التعليم عن بعد» خاصة برنامج «التيمز»

■ علينا وضع معايير ثابتة وعادلة للجميع حتى يتهيأ أولياء الأمور والدارسون خصوصا طلبة الصف الثاني عشر

حسن جوهر

طالب النائب د. حسن جوهر مجلس الوزراء، ووزارة الصحة بإعادة النظر فورا في قرار الحظر الجزئي، ووزارة التربية برؤية واضحة تجاه سير الدراسة والاختبارات في جميع المراحل الدراسية.

وقال جوهر في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة، إن "ترقب الجميع لجلسة أداء القسم ووفاء الحكومة بما وعدت به من إقرار حزمة من التشريعات، إلا أن هذا لا يمنع الاهتمام بقضايا مصيرية ومهمة لجميع أفراد المجتمع".

وأوضح أن أولى هذه القضايا تتعلق بالتعليم الذي يحتاج إلى رؤية واضحة وقرار جريء، وفقا لمعايير ثابتة وواضحة وعادلة للجميع حتى يتهيأ أولياء الأمور والطلبة، خصوصا طلبة الصف الثاني عشر.

وأبدى جوهر استغرابه في هذا الصدد من "عدم وجود نظام واضح المعالم والقرارات المترددة والمتضاربة من وزارة التربية، خصوصا فيما يتعلق بمصير الصف الثاني عشر".

أضاف أنه " لا يعقل أن تبدأ الدراسة أول الشهر الحالي والامتحانات النهائية ستعقد في نهاية مايو ومنتصف يونيو المقبلين، بينما الوزارة لم تحدد نمط الامتحانات النهائية حتى الآن".

وتساءل جوهر عن طبيعة الامتحانات وهل ستكون ورقية داخل الفصل الدراسي أم ستكون بنظام الأون لاين، وهل طلاب الصف الثاني عشر هم المعنيون بأداء الاختبارات الورقية دون غيرهم من المراحل التعليمية؟

ولفت إلى أن الكثير من أولياء الامور أرسلوا شكاوى حول نظام التعليم عن بعد خاصة برنامج التيمز، مشيرا إلى أنه برنامج راق إلا أنه يحتاج إلى إشراف ودعمٍ فني مستمرين لتدارك الأخطاء ومعالجتها بطريقة حرفية ومسؤولة.

من جانب آخر قال جوهر إن القضية الثانية هي استمرار تخبط وزارة الصحة في التعاطي مع أزمة كورونا، مشيرا إلى أن هناك كما هائلا من الاستفسارات والملاحظات والأسئلة على المعلومات التي ترد من داخل الجسم الطبي "الذي نفتخر به".

وتساءل جوهر" : هل يعقل أن مؤشرات الإصابة بكورونا انخفضت في جميع دول العالم إلا في الكويت؟ وهل يعقل أن نسبة إصابة الكويتيين أصبحت ضعف إصابة الوافدين رغم أن الكويتيين يشكلون ٣٠٪ من السكان؟".

أضاف "ما دقة المعلومات التي تؤكد أن الإصابات في ازدياد رغم تطبيق الحظر الجزئي لمدة ١٢ ساعة في اليوم، بالتزامن مع بدء تطعيم المواطنين والعاملين في مختلف أجهزة الدولة".

وطالب جوهر الحكومة بالأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية التي يتحملها الناس نتيجة هذا الحظر، إضافة إلى الضغط على الشوارع الذي تسبب في الحوادث والازدحام في الأسواق ومراكز العمل خلال فترة النهار.

وتساءل: "هل الجائحة تنتشر في الليل ولا تنتشر في النهار؟" مؤكدا أن هذه الأسئلة كلها مستحقة وستضم للملف الخاص بمساءلة الوزير.

وشدد على ضرورة أن تكون هناك مصداقية في التعامل مع الرأي العام، معتبرا أن الحظر الجزئي "خيار فاشل"؛ حيث لم يساعد في تخفيض أعداد الإصابات والوفيات المعلنة والتي يعتبرها بيانات غير دقيقة.

■ وزارة الصحة عليها أن تكشف لنا مبررات ارتفاع نسبة إصابة الكويتيين بالفيروس وبلوغها ضعف إصابات الوافدين

الكندري: إصلاح «التعليم» يتطلب وقف التعاقد مع دول تلينا في جودة التعليم

عبدالكريم الكندري

قال النائب الدكتور عبدالكريم الكندري إن اصلاح المنظومة التعليمية ووقف تراجعها يتطلب من وزراء التربية والتعليم العالي زيادة الانفاق البحثي والتدريبي للمعلمين والهيئات التدريسية ووقف التعاقد مع دول تلي الكويت بمؤشر جودة التعليم والاستعانة بالكفاءات الوطنية لمراجعة الوضع التعليمي منهجا وأسلوبا.

بن مطيع: على وزير التربية التراجع عن اتخاذ قرار عقد اختبارات ورقية

أحمد مطيع

طالب النائب الدكتور أحمد مطيع وزير التربية بالتراجع عن اتخاذ قرار عقد اختبارات ورقية لطلبة الصف الثاني عشر، مؤكدا «هذا القرار مرفوض في ظل ذروة تفشي فيروس كورونا وازدياد عدد الإصابات ولن نتهاون في حماية أبنائنا الطلبة وأسرهم والهيئة التعليمية والقائمين على المدارس».

وتساءل بن مطيع «إلى متى العشوائية في اتخاذ القرارات».

الخنفور يطالب بمنح تسهيلات ومزايا لمن تلقى تطعيم كورونا

سعد الخنفور

طالب النائب سعد الخنفور، وزارة الصحة بإعفاء المواطنين الذين حصلوا على جرعتي اللقاح المضاد لكوفيد-19 من متطلبات الحجر الصحي المؤسسي وغيره بعد العودة من السفر إلى البلاد أو بعد مخالطة حالة إصابة إيجابية بكوفيد19-.

وقال الخنفور في تصريح صحفي، إن مطالبته تأتي أسوة بالعديد من الدول التي اتخذت هذا القرار في أوقات سابقة، داعياً الحكومة ووزارة الصحة إلى تقديم تسهيلات ومزايا لمن أنهى الكورس الوقائي لفيروس كورنا وحصل على الجرعتين.

وشدد على ضرورة تحفيز بقية المواطنين على الإقبال على التطعيم، مؤكداً أن هذا لن يأتي إلا بترغيب المواطنين بمزايا وتحفيزات تفرقهم عن الآخرين الذين لم يقبلوا على التطعيم.

وطالب الخنفور بزيادة أعداد مراكز التطعيم وفق الخطة المعلنة وكذلك تكثيف التطعيم للمواطنين على مدار الأسبوع وفي جميع أيام العطلات الرسمية في مراكز البلاد كافة بهدف زيادة أعداد الحاصلين على التطعيم والوصول إلى العدد المستهدف بأسرع وقت ممكن.

وطالب الخنفور في ختام تصريحه وزارة الصحة بنقل تجربة عدد من الدول إلى الكويت والتي شرعت في إصدار جواز صحي رقمي للحاصلين على جرعتي التطعيم من مواطنيها لضمان تخطيهم كافة الإجراءات في المطارات من دون أي متاعب أو اختبارات إضافية.

هشام الصالح يقدم مقترحاً متكاملاً للحقوق المدنية لأبناء الكويتية

أعلن النائب د ..هشام الصالح، انه قدم مقترحا متكاملا للحقوق المدنية لأبناء الكويتية، مشيرا إلى أن أهم هذه الحقوق هي التوظيف بعد الكويتي واشتراط نسب معينه لهم للتوظيف في الخاص والتعليم الجامعي والمنح والعلاج وارث العقار والتأمينات الاجتماعيه والاقامة الدائمة وعدم جواز الابعاد ودعم العمالة والرعاية السكنية.

طالب النواب بتحمل مسؤولياتهم لدعم مقترحه في هذا الشأن والتوقيع عليه

صالح المطيري: تعديل المادة 79 من الدستور لضمان توافق القوانين مع الشريعة الإسلامية

صالح المطيري

أعلن النائب صالح المطيري عن تقديمه اقتراحا بقانون لتعديل المادة ٧٩ من الدستور، وأن تتضمن ألا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة وصدق عليه الأمير وكان متوافقا مع الشريعة الإسلامية.

وأوضح المطيري في تصريح صحفي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة، أن هذا المقترح ليس إبراء للذمة لكنه محاولة لأن تكون المادة ٧٩ متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وقال: "أحمل النواب مسؤولياتهم لدعم المقترح والتوقيع عليه، كما أحمل الشعب الكويتي الأصيل مسؤوليته في الضغط على النواب من أجل إقرار هذا التعديل"، لافتا إلى أن الشريعة هي صمام أمان للمجتمعات.

4 نواب يتقدمون باقتراح برغبة لإنشاء مؤشر وطني محلي لمدركات الفساد

النواب أكدوا أن الاقتراح يدعم النزاهة

تقدم النواب مهلهل المضف ود.حسن جوهر ومهند الساير وعبدالله جاسم المضف، باقتراح برغبة لإنشاء مؤشر وطني محلي لمدركات الفساد.

وقال النواب في اقتراحهم، أن ذلك يأتي أسوة بالمؤشر الدولي الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، وسيكون المؤشر تابعاً ديوان المحاسبة وتشارك فيه جمعيات النفع العام.

وأشار النواب إلى أن هذا المؤشر يهدف إلى تعزيز النزاهة بشكل عام، ويتم نشر التقارير المتعلقة به في موقع رسمي وعبر مواقع التواصل الاجتماعي.